جغرافية الجريمة وعلاقتها المكانية : مدينة باليكسري – تركيا

ارمان اكسوي
جامعة غازي ، كلية المعماري ، قسم التخطيط الحضري والاقليمي – انقرة
ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

العلاقة المتبادلة بين التحضر والجريمة

الجريمة ظاهرة عالمية عامة . وُجدت الجريمة منذ أقدم العصور في التاريخ ، وستظل موجودة في المستقبل . فالمجتمع الخالي من الجريمة ليس إلا يوتوبي ا. وما دامت هناك تباينات اجتماعية وعدم توافق ناجم عن العيش كمجتمع واحد ، فستظل الجريمة موجودة دائمًا . ومن سمات الجريمة أيضًا أنها نسبية . فالأفعال التي تُشكل جريمة تُجسد متغيرات متعددة الأوجه تعتمد على الزمان والمكان . لا يؤثر مفهوم التحضر دائمًا بشكل إيجابي على المجتمعات . فخلال هذه العملية ، قد تشهد المؤسسات، كالأسرة والدين ، التي تعمل على الحفاظ على تماسك المجتمع ، تفككًا . بالإضافة إلى ذلك ، قد لا تُشير عملية التحضر دائمًا إلى توظيف الأفراد .

إلى جانب كل هذه السلبيات الهيكلية ، فإن العناصر الأصغر حجمًا التي قد تؤثر سلبًا على الأفراد ، مثل عدم تكيف الأفراد مع المدينة و وجود ثقافات فرعية وسهولة تفاعل هذه الثقافات ، تؤدي إلى ربط التحضر بالجريمة . ونظرًا لأن أعمال الجريمة تعمل كمقياس تقريبًا خلال فترات التحول الاجتماعي ، فإن معدلات الجريمة وأنواعها تصبح دلالات مهمة لهذه الفترات . وبينما تشير الجرائم العنيفة إلى المشاكل التي يواجهها الأفراد في عملية التكيف مع المدينة ، فإن الجرائم التي تستهدف الممتلكات تشهد على اختلال التوازن في توزيع الدخل الناجم عن حياة المدينة الحديثة .

الحيز الحضري وجغرافية الجريمة

قد يُعزى تفاقم الجريمة في بعض المناطق الحضرية إلى أسباب مختلفة . فبينما يُنظر إلى بعض أماكن العمل على أنها جذابة للصوص ، تُعدّ مناطق سكنية ذات خصائص مُحددة مُلائمة للسرقة . ومن ثم ، ترتبط الجريمة والإجرام ارتباطًا وثيقًا بالبيئة الحضرية . ترتفع معدلات الجريمة في المدن الكبرى . فالمدن المكتظة بالسكان تُصعّب السيطرة عليها ، مما يُهيئ الأرضية المناسبة لارتكابها . أما في المدن المزدحمة ، فيوجد العديد من الأشخاص الذين يُناسبهم وصف الضحية . لذلك ، لا يتطلب ارتكاب الجريمة جهدًا إضافيًا . فعندما تكون السيطرة غير كافية ، سيجد الضحية نفسه مُتورطًا في الجريمة نفسها .

أما أسباب زيادة وتيرة الجريمة في المدن الكبرى فهي كما يلي :

- توافر الكثير من الأموال من خلال النشاط الإجرامي في المناطق الحضرية.
- تُتيح المناطق الحضرية للأفراد ذوي الميول الإجرامية فرصة الإبلاغ عن جرائمهم.
- احتمالية القبض عليهم ضئيلة.
- تعاني قوات الأمن، من حيث المعدات والأفراد ، من قصورٍ في الجودة والكم.

يؤدي ارتفاع عدد الأشخاص من الطبقة ذات الدخل المرتفع في المناطق الحضرية إلى تحقيق المجرم مكاسب كبيرة بعد ارتكابه الفعل . وهذا يعني أن الصعوبات الاقتصادية ، وهي السبب الرئيسي وراء توجه الفرد نحو الجريمة ، يمكن حلها من خلال اختصار الطريق . وقد لوحظ أن معدلات الجريمة في بعض أجزاء المدينة

أعلى وأن الجرائم أكثر تواتراً منها في مواقع أخرى ، ويجادل علماء الجريمة بأن هذا ليس مصادفة ، بل يستند إلى التوازنات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

يتفق جميع المنظرين على فكرة أن البنية المادية والاجتماعية للمكان قد تُمكّن الجريمة ، أو تعيق تطورها ، أو تُتيح توسعها في ذلك المكان . ولتوضيح ذلك ، ووفقاً لبرانتينغهام ، فإن توزيع الأنشطة الإجرامية في مواقعها الأصلية ليس مصادفة جغرافية . لهذا السبب ، توجد علاقة مكانية بين المجرمين ، والمساحة الحضرية التي تُرتكب فيها الجريمة ، وأهداف المجرم (الضحايا أنفسهم أو ممتلكاتهم) ، ووقت ارتكاب الجريمة . علاوة على ذلك ، في حين أن بعض الأهداف مغرية وجذابة لمرتكبي الجريمة ، فإن بعض العناصر البيئية تُسهّل على الجاني تحقيق الجريمة . وبالمثل ، تُوفّر التصاميم الحضرية الضعيفة في الأماكن السكنية والعامة بيئةً مناسبةً لارتكاب الجرائم ، كما أن حالات التخريب والكتابة على الجدران الناتجة عن نقص المراقبة والإشراف في هذه المواقع تزيد من الخوف من الجريمة في المجتمع .

وبالتالي ، فإن الأماكن التي تفتقر إلى المراقبة الطبيعية (غير الرسمية) التي تُسمى حراسة الأحياء ، والمراقبة الرسمية من خلال أنظمة الكاميرات وخدمات الأمن - وخاصةً الأماكن التي تكون الإضاءة فيها ضعيفة في ساعات متأخرة من الليل ، والمباني المهجورة والمتداعية ومحيطها - تُصبح مثاليةً لتجار المخدرات ، والمغتصبين ، والمجرمين الذين يستهدفون الأفراد والممتلكات . وبالمثل ، تُعدّ الأماكن ذات إجراءات الدخول والخروج غير المُراقَبة ، ومراكز المدن المزدحمة وغير المُراقَبة خلال النهار، ونقاط المواصلات المحورية ، والمساحات الخارجية البعيدة عن المراقبة والإشراف ، مساحاتٍ أسهل في الوصول لارتكاب الجرائم مقارنةً بالمساحات الحضرية الأخرى .

خصائص الفضاء الحضري التي تُوجّه الجريمة والسلوك الإجرامي

عند رسم خريطة جغرافية الجريمة ، من الضروري تحديد خصائص الفضاء الحضري التي تُوجِّه الجريمة ، وتحديد آثار هذه الخصائص على السلوك الإجرامي . ووفقًا للمنظِّرين في هذه القضية ، نظرًا لأن سكان المدن ، بمن فيهم المجرمون ، يُطوِّرون مفهومًا عن المساحات الحضرية التي يستخدمونها بشكل روتيني في حياتهم اليومية ، فإن كيفية فهم الناس للمساحة وكيف تُنشئ المساحة مفاهيم مختلفة ، وخاصةً الصفات المادية ، أمرٌ مهم في اختيار الأهداف الإجرامية . تماشيًا مع هذا النهج ، لفهم سبب ارتكاب الجرائم بشكل متكرر في المناطق الحضرية ، يتعين إجراء تحليلات مفصلة والبدء بتحديد المواقع ، داخل المدينة الكبرى ، حيث تكون الجرائم أكثر شيوعًا (كلارك، إيك، 2005).

في الأدبيات ذات الصلة ، يجمع هذا التعريف خصائص مختلف المساحات الحضرية التي تُسهّل الجريمة ومجموعات معينة ، ويُصنّفها إلى "مساحات تُنتج الجريمة" ، و"مساحات تجذب الجريمة" ، و"مساحات تُسهّل تشكيل الجريمة"، . الأماكن التي تُنتج الجريمة هي تلك التي تشهد نشاطًا مستمرًا ، حيث تسود الفوضى والكثافة السكانية ، والتي يُصبح فيها تطور الجريمة أمرًا حتميًا نظرًا لخصائصها المادية وخصائص مستخدميها . عادةً ما يتم تجنب هذه المواقع داخل المدينة ، وتُعرف بأنها أماكن للانفصال ليس فقط اجتماعيًا ولكن أيضًا مكانيًا . وقد تؤثر سلبًا على كل من مواقعها والمستوطنات في محيطها .

الأماكن التي تجذب الجريمة هي المواقع الحضرية التي تجذب الجريمة وجميع المجرمين داخل المدينة إلى تلك المواقع ، مما يوفر السياق المناسب لحدوث الجريمة هناك . عادةً ما تكون هذه الأماكن الحضرية هي النقاط المحورية أو مراكز المدن أو المراكز التجارية . الأماكن التي تُسهل تشكل الجريمة هي تلك التي تُسهل الجريمة . هذه الأماكن هي التي توجد فيها قواعد سلوكية قليلة أو معدومة. تُعد مراقبة الجرائم الحضرية عن بُعد وتقييم موقع الجريمة من منظور المجرم من الطرق التي يمكن استخدامها في حل جميع

الجرائم تقريبًا . يُعرَّف الأول بأنه "السلوك الانتهازي" ، والثاني بأنه "السلوك المتعمد" . تتوافق هذه الأنماط السلوكية للمجرم ، في الوقت نفسه ، مع فئات الأماكن التي تُنتج الجريمة ، والأماكن التي تجذبها ، والأماكن التي تُسهِّل تكوينها .

على هذا النحو، يُعرَّف السلوك الانتهازي بأنه قيام المجرم بتقييم مدى ملاءمة المكان وظروفه الحالية لتحقيق الجريمة أثناء تجواله في أي جزء من المدينة . ونظرًا لعدم تحديد موقع الجريمة مسبقًا في هذا النوع من السلوك ، فإن معظم هذه الجرائم هي أعمال تخريب حضري ، أو كتابات على الجدران ، أو مخالفات بسيطة من بين الجرائم ضد الأفراد و/أو الممتلكات . ومن ثم ، يُلاحَظ السلوك الانتهازي في الأماكن التي تُسهِّل تكوين الجريمة نظرًا لعدم وجود أي شكل من أشكال المراقبة . من ناحية أخرى ، يُحدِّد المجرم الذي يرتكب جريمة من خلال سلوك متعمد موقع الجريمة مسبقًا . الموقع المختار هو إما الموقع الذي يفضله المجرم ، أو موقع حضري ارتكب فيه الجريمة عدة مرات سابقًا ، أو الموقع الذي يتمتع بوقت مناسب لارتكابها .

العلاقة المتبادلة بين جغرافية الجريمة والمكان

لمدينة باليكسير؛ منهجية الدراسة

تُعرّف هذه العلاقة بين الجريمة والمكان في علم الإجرام بأنها مناطق الجريمة ، والمعروفة أيضًا باسم جغرافية الجريمة . يمكن تلخيص هذا النهج في "تحديد توزيع الجريمة على المكان من خلال تطبيق أسلوب رسم الخرائط والمراقبة والتحليل وفحص ما إذا كانت خصائص بيئة المجرم تدفعه إلى ارتكاب جريمة ، وبالتالي، الإشارة إلى العلاقة بين إجرام موقع معين وعناصر ذلك الموقع ، وبالتالي دراسة الإجرام" .

وفقًا للمنهج (المناهج) القائم على البناء الاجتماعي للمكان ، أي عد العلاقات الاجتماعية عنصرًا أساسيًا فيه ، فإن العملية الاجتماعية والمكان يتأثران حتمًا ببعضهما البعض . تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة المتبادلة بين الجريمة والمكان ، وتوزيع الأفعال الإجرامية على الحيز الحضري في المدينة محل التحليل ، والعوامل المادية / المكانية المؤثرة ، واستخدام الأراضي الحضرية لهذه الجرائم ، ومقارنة المواقع المحددة . بناءً على هذا التوجه ، تم تحديد قاعدة بيانات هذه الدراسة - جرائم النظام العام التي تأثرت بالعوامل البيئية - على مستوى الأحياء من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من مديرية أمن باليكسير، ورُسمت خريطة للجريمة.

وباستخدام هذه الخريطة كأداة ، أُجري تحليل لتكثيف الجريمة المكانية . وبعبارة أخرى ، تم تحديد عوامل مثل التوزيع المكاني للجرائم في فترة زمنية معينة ، وأنواع الجريمة ، والضحايا ، وقوات الأمن ، وتم تعريف جغرافية الجريمة وفقًا لأنواع الجريمة في المناطق الحضرية . المساحة ، تمت مقارنة المواقع التي تشهد تكثيفًا للجريمة مع استغلال الأراضي لتحديد العوامل المؤدية إلى الجريمة . ومن خلال المصفوفة المُصممة ، تم اقتراح أساليب وأدوات تدخل قائمة على أنواع الجرائم في هذه المناطق.

<u>التوزيع المكاني للسرقة في المنطقة المركزية في باليكسير</u>

لرسم خريطة جغرافية الجريمة في المنطقة المركزية في باليكسير، استُخدمت بيانات الفترة من 2012 إلى 2014 . وتم تحديد الجرائم الحضرية ، من حيث أنواع الجرائم على نطاق الأحياء والجغرافيا الحضرية ، كما أُخذت جرائم السرقة والابتزاز والتحرش في الحسبان . وتشير بيانات مديرية أمن باليكسير للفترة من 2012 إلى 2014 إلى أن أكثر أنواع الجرائم شيوعًا في المنطقة المركزية هو السرقة . وللسرقة فئاتها الخاصة

، وهي : السرقة من المنازل ، ومن أماكن العمل ، ومن السيارات ، وسرقة السيارات . تُعرّف المادتان 141 و142 من القانون الجنائي التركي ، رقم 5237، السرقة بأنها "أخذ منقول مملوك للغير من مكانه دون موافقة مالكه ، لغرض منفعة الشخص أو غيره" . وتُعدّ السرقة إحدى الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات . وعند تحليل حالات السرقة المُبلّغ عنها إلى مقر شرطة باليكسير، وُجدت 959 حالة جريمة في عام 2012، و1123 حالة في عام 2013، مُسجّلةً زيادةً متوسطةً قدرها 20%. ومن أهم أسباب ذلك أن باليكسير مقاطعة مركزية ، وبالتالي ، فهي الأكثر كثافةً سكانيةً من حيث عدد السكان والوظائف السكنية والتجارية . وعلاوة على ذلك ، فإن حقيقة أن المناطق السكنية تشغل مساحة تعادل مساحة الأنشطة التجارية في المقاطعة المركزية تشير إلى أن المجرمين المحتملين يستفيدون من الفوضى والتركيز في المقاطعة ، وبالتالي يميلون إلى ارتكاب أعمال السرقة .

استنادًا إلى بيانات الجريمة للفترة من 2012 إلى 2014 ، سُجِّلت نسبة تتراوح بين 15% و20% من حوادث السرقة في حيي بهتشلي إيفلر وباشالاني . ونظرًا لجذب المجمعات السكنية الواقعة في هذه المنطقة للفئات ذات الدخل المرتفع ، ووقوع هذه الأحياء على محاور المواصلات الشرقية والغربية في مركز المدينة ، فإن المساكن داخل هذه الأحياء تُختار في المقام الأول لأغراض السرقة . من ناحية أخرى، تتطور الوظائف التجارية لمحطة القطار ومحيطها حول محور مواصلات هام يجذب المدينة بأكملها ، وتقع المساكن بجوار أماكن العمل غير النشطة ليلًا (عيادات الأطباء ، ومصففي الشعر، وبائعي الزهور، وشركات التأمين ، والمعارض الفنية ، وما شابه). وهذا يؤدي إلى أن تصبح هذه المساكن ، الواقعة بجوار مساحات غير بعيدة عن المحور التجاري ، نشطة طوال ساعات النهار تقريبًا وغير مستخدمة ليلًا ، أكثر جاذبية للسرقة .

يبدو أن هذا الشرط يُبرر ضرورة الاستخدام المختلط الذي اقترحه جاكوبس ، وويكرل وويتزمان ، وغرين وغرين ، وروبنسون لأمن المدينة . يُلاحظ أن السرقة من المساكن شائعة في حي باشالاني بالقرب من الموقع الصناعي الصغير (الخريطة 1). تُسهّل المناطق السكنية غير المنظمة / الملتوية في هذا الموقع السرقة من المساكن . وهذا يدعم نظرية ويلسون وكيلينغ "النافذة المكسورة" التي تنص على أن الجريمة التي تنتشر على نطاق واسع في موقع ما تنتشر مع مرور الوقت إلى المستوطنات المجاورة ، وأن الجريمة التي تبقى دون مراقبة تنتشر على نطاق واسع في الموقع نفسه .

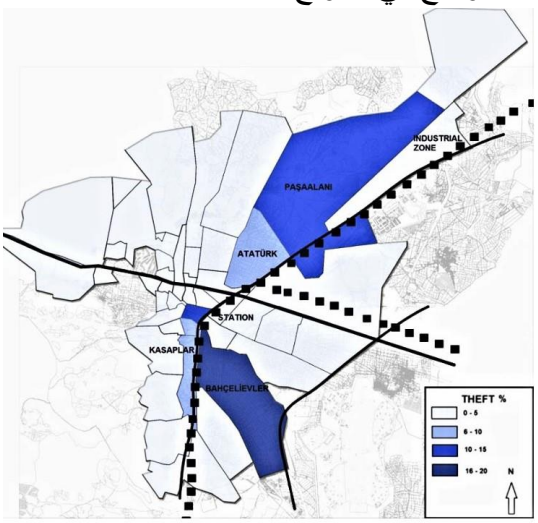

Map 1. Theft Crime Map of Balıkesir Central District Neighbourhoods

والسبب الأكثر أهمية لذلك، كما يشير فريدمان ، هو المباني الكثيفة وغير المنظمة في المستوطنات الناتجة عن التحضر السريع . بالإضافة إلى ذلك ، تُعدّ سرقة السيارات ، كمثال على أنواع الجرائم المرتكبة في منطقة الدراسة ، نتيجةً لاختيار المجرمين مواقعَ بناءً على خصائص المناطق الحضرية التي تتوفر فيها السيارات . ويفعل المجرمون ذلك بغرض تفكيك السيارات المسروقة وجني المال من بيع أجزائها بشكل منفصل ، أو إجراء تغييرات معينة عليها (مثل رقم التسجيل أو اللون) لاستخدامها شخصيًا ، أو استخدامها في جرائم أخرى مُخطط لها ، أو لمجرد المتعة ، أو استخدامها مؤقتًا والتخلص منها لاحقًا.

تُرتكب سرقة السيارات في جميع أنحاء باليكسير بغرض استخدامها في جرائم أخرى (السرقة ، السرقة بالخطف) وليس لبيع أجزائها . ونظرًا لعدم وجود سيارات باهظة الثمن وفاخرة في حيي بهجلي إيفلر وباشالاني ، تُرتكب سرقة السيارات بهدف استخدامها في جرائم سرقة أخرى أو كسيارات هاربة . سُجِّلَ في منطقة الدراسة ، التي تشمل مركز المدينة ومحيطها ، وجود أماكن عمل محرومة من الأنظمة التقنية والمراقبة (أنظمة المراقبة الرسمية وغير الرسمية) . وهذا يشهد على فكرة انتشار الجريمة في الفضاء المادي إلى محيطه ، وأن المجرمين عادةً ما يختارون نفس المواقع لنفس النوع من الجرائم ، وعلى ما يؤكده برانتينغهام من خلال الإشارة إلى أن المساحات الحضرية الجاذبة للجريمة منتشرة على نطاق واسع في الموقع المحدد.

ومن ناحية أخرى ، يمكن القول إن سبب ارتفاع معدل السرقة من أماكن العمل في مركز المدينة (الخريطة 1) هو وجود مراكز التسوق والمجمعات المكتبية والمكاتب ، وندرة المناطق السكنية . وهذا يدل على العدد الكبير من الأماكن التي تسهل تشكيل الجريمة ، كما اقترح برانتينغهام . وخاصةً في المواقع ذات النشاط التجاري المزدحم ، فإن حالات التخريب التي تظهر في العديد من المساحات الحضرية حيث لا تعمل أنظمة المراقبة أو تُستخدم مصاريع حديدية لتوفير الأمن ، تُثير الخوف من الجريمة بين مستخدمي هذه المساحة ، وتوحي بعدم الأمان . ونتيجةً لذلك ، سُجِّلت ، في جميع أنحاء منطقة الدراسة ، أن السرقة من المساكن والسيارات وأماكن العمل تتزايد في مركز المدينة ، وفي المناطق ذات النشاط التجاري المزدحم ، وعلى طول محاور النقل الرئيسية كلما ابتعد المرء عن المركز . ومن النتائج المهمة الأخرى أن الوحدات التجارية الواقعة بجوار المناطق السكنية أقل عرضة لاستهداف المجرمين .

من الحقائق الثابتة أن الجرائم تُرتكب في بعض أجزاء المدن بمعدلات أعلى وباستمرار مقارنةً بأجزاء أخرى ، وأن هذا متجذر في التوازنات الاجتماعية المحلية . إن القضاء على القوى الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة قد يؤثر على الجريمة بطريقة وقائية . وهذا يثبت **أن السبب الرئيسي لارتكاب الجريمة ليس الخصائص الشخصية ، بل الظروف البيئية** . وقد اختيرت الجريمة كموضوع للتحليل من قبل العديد من التخصصات المختلفة لأسباب ظهورها أو تطورها أو خصائصها ، حيث إن مصدرها الرئيسي هو الناس . ونظرًا لأن الناس يعيشون في مساحات محددة ، ولأن الجرائم تُرتكب في هذه المساحات ، فإن أعمال الجريمة تظهر كقضية للتحليل في الجغرافيا الحضرية . من وجهة نظر دونميزر ، يمكن تعريف **جغرافية الجريمة** الناشئة بأنها "تحديد توزيع الجريمة على المكان من خلال تحليل المكان والزمان، وملاحظة وتحليل وفحص ما إذا كانت خصائص بيئة المجرم تدفعه إلى ارتكاب جريمة ، وبالتالي، الإشارة إلى العلاقة بين الإجرام في موقع معين وعناصر ذلك الموقع ، وبالتالي دراسة الإجرام" .

وبالتالي ، تصبح جغرافية الجريمة علمًا للعلاقات المتبادلة بين البنية الحقيقية لموقع معين والإجرام في ذلك الموقع بناءً على متغيرات المكان والزمان . السلوك الإجرامي هو تخصص إجرامي يشمل توزيع المكان والزمان . يحاول هذا التخصص تحديد العناصر الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والمادية والثقافية من خلال نماذج التوسع ، وانتشار المكان والزمان المحدد ، والاتصال بهدف مكافحة الإجرام . يرى مؤسسا منظور جغرافية الجريمة ، جيري وكويتيليت ، أهميةً للنظرية في إظهار أرقام الجريمة على

الخريطة . تساعد هذه التحليلات في منطقة الدراسة على تحديد "مناطق النشاط" ، التي أطلق عليها برانتينغهام هذا الاسم للمواقع التي يتداخل فيها الاستخدام الحضري مع كثافة الجريمة ، والتي تجذب الانتباه فيما يتعلق بالجريمة الحضرية وتشكل مناطق تدخل رئيسية ، كما هو موضح في الخريطة 2. وكما تشير الخريطة ، تتكون منطقة النشاط من مساحات بين أماكن العمل في المركز التجاري وعلى طول محاور النقل الرئيسية والمواقع السكنية الكثيفة . تُشكل هذه المواقع ، التي تُعرف بأنها مناطق تدخل رئيسية ، "بؤر الجريمة".

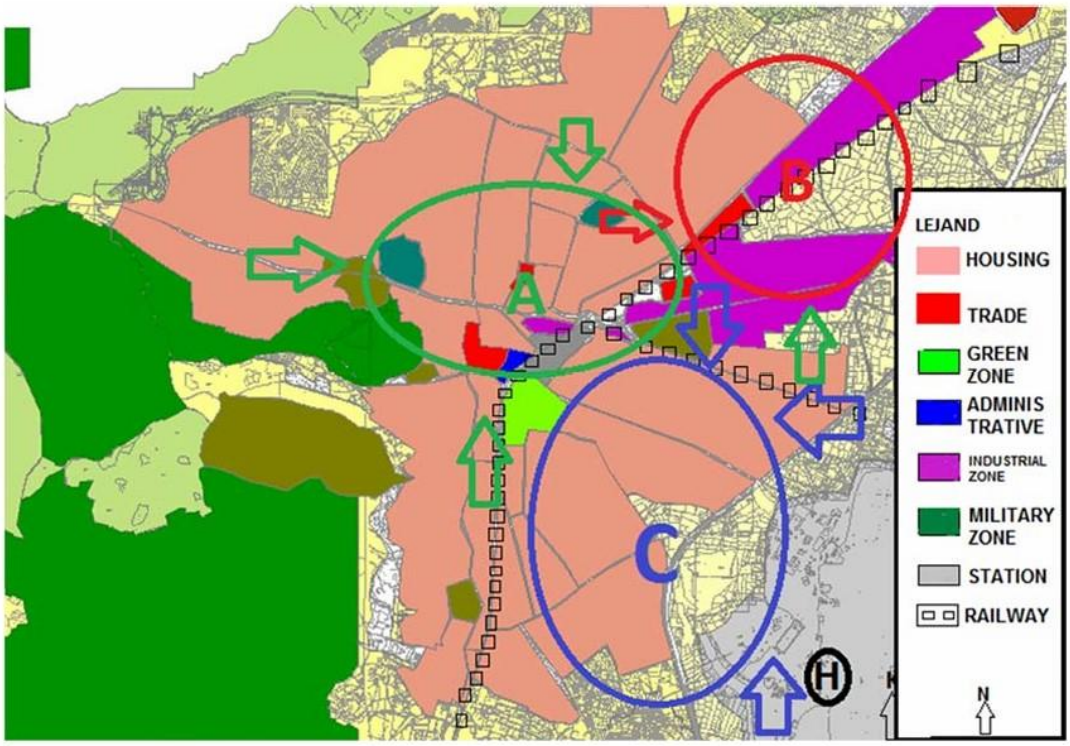

Map 2. Balıkesir Crime-Space Interrelation

شملت منطقة الدراسة ثلاث مناطق فرعية . وبناءً على ذلك، تغطي المنطقة "أ" أسكي كويومجولار، وأكينجيلار، وألتيلول، والأحياء المحيطة بها (الخريطة 2) . ونظرًا لازدحام هذه المناطق التجاري خلال النهار ، إلا أنها تتحول إلى مناطق ميتة خلال ساعات المساء والليل ، مما يُهيئ مساحات تُسهّل ارتكاب الجرائم عند انخفاض النشاط البشري تماشيًا مع الاستخدام الحضري . وفي المناطق التي تتسم بكثافة سكانية ومباني مفرطة وفوضوية ، تنتشر الجريمة الحضرية على نطاق واسع ، ويُضعف التحضر غير المنظم وغير المنظم آليات الرقابة الاجتماعية في المدينة ، ويصبح الناس أنانيين ومتمركزين حول ذواتهم ، مما يؤدي إلى ميل نحو العنف والجريمة . وبالتالي، فإن المناطق المحيطة بالمركز والموقع الصناعي الصغير، حيث يكون التطوير غير مخطط له وغير قانوني ومكثف ، لا تصبح ملائمة لجريمة السرقة فحسب ، بل تزيد أيضًا من الميل نحو الجريمة في المنطقة من خلال الضغط والتوتر المفروض على الناس بسبب النمط الحضري غير المنظم وظروف الحياة القاسية .

ومن ثم ، فإن خصائص مثل انخفاض الكثافة السكانية الناجمة عن الحياة الريفية ، وقوة علاقات الجوار، وحقيقة أن الناس يعرفون بعضهم البعض ، تشير إلى أن الأمن في هذه المنطقة يتحقق من خلال

وسائل طبيعية ، أي من خلال أنظمة المراقبة غير الرسمية . وتبرز هنا أيضًا فكرة تعزيز الشبكات الاجتماعية والتواصل ، المدعومة في تخطيط الفضاء الآمن من قبل علماء مثل برانتينغهامز وجاكوبس وغرين وغرين ونيومان ولاب . في المنطقة (ب)، توجد في الغالب مواقع فارغة وغير مستخدمة ، بالإضافة إلى الموقع الصناعي والمناطق النامية حديثًا ، ويتزايد تشكيل الفوضى ، وبالتالي ، توفر المساحات التي تسهل ارتكاب الجريمة للمجرمين فرصًا سهلة للهروب أو الاختباء ، وتزيد من الشعور بانعدام الأمن الحضري . ونتيجة لذلك ، ارتُكبت جميع أعمال السرقة التي لوحظت في منطقة الدراسة هنا.

في الدراسة التي أجريت ، يتضح أيضًا وجود علاقة مباشرة بين محاور النقل ومناطق الجريمة . فمحاور النقل هي دائمًا أماكن تتشكل فيها الجرائم . إن افتقار أماكن العمل الصغيرة الواقعة بجانب محاور النقل المهمة إلى أنظمة أمنية كافية ، ووقوعها في الغالب في مجموعات في مناطق مهجورة ليلًا ، يزيد من حوادث اقتحام أماكن العمل والسرقة . وكما يشير جاكوبس أيضًا ، فإن نقص الاستخدام المختلط في مراكز المدن يتسبب في تحول العديد من المناطق إلى مناطق ميتة ، خاصة في الليل ، مما يجعل الشوارع مهجورة وخطيرة . وهذا أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في الجرائم . تشمل المنطقة "ج" حيي بهجلي إيفلر وحسن بصري جانتاي والمناطق المحيطة بهما ، حيث تشكّل المناطق السكنية غالبية السكان . ونظرًا لكون هذه المنطقة منطقةً حديثة الإنشاء ، حيث شبكات الجيران ضعيفة ، وتكثر فيها الأراضي الفارغة ، تكثر فيها حالات السرقة . علاوةً على ذلك ، تُسبب المواقع الصناعية في حيي غوموش جشمه وغوندوغان والأراضي الفارغة المنتشرة في جميع أنحاء المنطقة ، تكرار حالات السرقة من أماكن العمل.

أساليب وأدوات منع الجريمة

توضح تحليلات كثافة الجريمة ، المستندة إلى أنواعها ، أساليب التدخل (الخريطة 2 والجدول 1). في هذه المصفوفة ، يتقاطع نوع الجريمة السلوكية للمجرم مع خصائص المكان التي تُشكّل الجريمة في المناطق التي يكثّف فيها نوع الجريمة مكانيًا . يُحدد هذا التقاطع ، في الوقت نفسه ، مبادئ التخطيط وأساليبه وأدواته لنوع الجريمة التي تحدث في المنطقة . باستخدام هذه المصفوفة ، أُضيفت المناطق الأكثر كثافةً إجراميةً إلى المناطق التي تشهد أعلى معدلات الجريمة ، وحُددت أساليب التخطيط بناءً على ذلك . وتتمثل العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة في منطقة الدراسة في ضعف الشبكات الاجتماعية ، وضعف الرقابة الاجتماعية بسبب الاكتظاظ السكاني والإفراط في البناء ، والتكوين العشوائي وظروف المعيشة الصعبة الناتجة عن هذا الانعدام ، وعدم القدرة على تمييز الغرباء في المناطق السكنية المهجورة ، وانعدام الأمن ، والهجرة بعيدًا عن ثقافة الحي السكني ، والنزعة العنيفة ، والتوتر والخوف الناجمين عن النظم الحضرية المعقدة والمكثفة.

من العوامل الأخرى المُحددة لنشوء الجريمة في المناطق الحضرية سلوك المجرم وفقًا للموقع ، أي سلوكه الإجرامي (انتهازي/متعمد). يختلف سلوك المجرم هذا باختلاف خصائص المنطقة الحضرية ونوع الجريمة . وقد يُغير المجرم سلوكه الإجرامي الذي يُنوي القيام به وفقًا لنوع الجريمة والفرص التي تُتيحها له المنطقة . ومن الأمثلة البارزة على ذلك أن أعمال الخطف والسرقة والنشل غالبًا ما تحدث في المناطق المزدحمة التي تفتقر إلى المراقبة . وتتمثل أساليب التدخل المُصممة في مصفوفة الجريمة ، استنادًا إلى تحليلات الجريمة في منطقة الدراسة، فيما يلي :

- **غياب الرقابة التقنية "أساليب المراقبة الرسمية غير الرسمية"** تُعد الأنظمة التكنولوجية أحد الحلول الداعمة المُستخدمة مؤخرًا للحد من الجريمة في المدن . ومن أكثرها انتشارًا وأهمية ، والتي تُثير تساؤلات أخلاقية ، كاميرات المراقبة المُثبتة في المواقع الحضرية الاستراتيجية.
- **تطبيقات تصميمية تمنع تكثيف الحشود "المراقبة الطبيعية"** . تُعدّ كثافة حركة المرور على أحد الطرق متغيرًا مكانيًا آخر قد يؤثر على نشوء الجريمة . ونظرًا لكونه طريقًا سريعًا ، فمن الطبيعي أن يزيد ذلك من معدل كثافته وسهولة الوصول إليه . وقد لوحظ أن الجرائم التي تؤثر على المشاة في مثل هذه المواقع ضمن منطقة الدراسة نادرة . وهذا يُؤدي إلى استنتاج أن سهولة الوصول والجريمة مرتبطان عكسيًا . وبالتالي ، يُمكن تصنيف المناطق المُستخدمة على مدار الساعة على أنها آمنة .
- **منع المناطق السكنية غير المنظمة والتوسع العمراني غير المنظم**: ينبغي مراجعة قرارات التخطيط المُتخذة في إطار مخططات المدينة بعد تقييم تحليلات الجريمة المُجراة . في جميع أنواع قرارات التخطيط المتعلقة بمراكز المدن ، مثل اختيار مواقع محاور ومسارات النقل الرئيسية ، ومحطات ومواقف النقل العام ، واختيار المناطق السكنية الجديدة ، ومشاريع التحول والتطوير الحضري ، واختيار مواقع مراكز التسوق ، ينبغي دراسة حالة الجريمة في هذه الأماكن.
- **الوعي الاجتماعي وبناء علاقات الجيرة** من الضروري لاستدامة التطبيقات لتوعية سكان المدن بالجرائم الحضرية. إن تحديد الأماكن التي يتجنبها سكان المدن ، أو يخشونها ، أو يصنفونها على أنها غير آمنة ، سيوفر بيانات مهمة تُفيد العديد من تحليلات الجريمة الأخرى . علاوة على ذلك ، من الجدير بالذكر أيضًا توعية سكان المدينة بفعالية أنظمة المراقبة غير الرسمية في منع الجريمة ، والاحتياطات الشخصية اللازمة لمواجهتها لضمان استمرارية العملية.
- **الترابط بين وظائف مركز المدينة و"الاستخدام المختلط"** يُشكل استخدام الأراضي الحضرية والخصائص المكانية أحد أهم المتغيرات في معدلات الجريمة . في المناطق المُستخدمة لأغراض أخرى غير السكن ، تنخفض معدلات الجريمة . وبما أن المناطق التي تفتقر إلى التجهيزات الحضرية تُصبح مهجورة في ساعات مُعينة من اليوم وتنخفض فيها المراقبة ، ترتفع معدلات الجريمة.
- **منع الجريمة من خلال التصميم الحضري "الإضاءة، إزالة النقاط العمياء"** يُعد منع الجريمة من خلال التصميم الحضري أحد الحلول المكانية المُستخدمة بكثرة . في المناطق المُحددة وفقًا لتحليلات الجرائم واسعة النطاق ، من الضروري تطبيق تنظيمات مكانية للحد من الجريمة . تتمثل العناصر الرئيسية لمنهجية منع الجريمة من خلال التصميم الحضري في تغيير إضاءة المواقع المهمة ، وغرس الشعور بالأمن لدى الجمهور من خلال أكشاك الأمن ، وتركيب كاميرات المراقبة وفقًا لمواقع الجريمة في المدينة ، وتنفيذ ترتيبات تنسيق الحدائق التي لا تعيق الرؤية أو الظهور، وإزالة النقاط العمياء ، وإدخال ترتيبات مُراقبة للدخول والخروج ، وتطوير أنماط تصميم مُختلفة للمساحات العامة والخاصة.
- **واجبات قوات الأمن "نظام الدوريات العشوائية"**: ينبغي أن تدعم قوات الأمن القرارات المكانية المتعلقة بتخطيط المدن الآمن . ولتحقيق ذلك ، ينبغي أن يكون من بين أساليب التدخل الرامية إلى الحد من الجريمة في المناطق الحضرية تسيير دوريات عشوائية في مراكز المدن التي تشهد حركة سكانية متفاوتة ليلاً ونهاراً ، وفي المناطق التي تُصبح مهجورة ليلاً ، مما يُسهّل وقوع الجريمة ، أي في المناطق التي تُحدد بناءً على نتائج تحليلات الجريمة ، بالإضافة إلى نشر أكشاك أمنية دون الشعور بالضغط على السكان.

الاستنتاجات

في جميع أنواع قرارات التخطيط المتعلقة بمراكز المدن ، مثل اختيار مواقع محاور ومسارات النقل الرئيسية ، ومحطات ومواقف النقل العام ، واختيار المناطق السكنية الجديدة ، ومشاريع التحول والتطوير الحضري ، واختيار مواقع مراكز التسوق ، ينبغي دراسة حالة الجريمة في هذه المناطق . ومن بين الاحتياطات المتخذة في خطط المدن الكبرى : تطبيق تصاميم ، وخاصة في المستوطنات الجديدة ، من شأنها تعزيز علاقات الجيرة وتمكين أنظمة مراقبة غير رسمية ، وتجنب تخطيط مواقع سكنية مكتظة ، لأن هذه المواقع تُسهّل الجريمة ، وتطبيق تصاميم متعددة الوظائف ، وخاصة في مراكز المدن ، وإعادة تنظيم المساحات الحضرية ، على نطاق محدود ، في العديد من المواقع المستهدفة المحتملة لمنع الجريمة.

ممارسات التصميم الحضري: يُعدّ منع الجريمة من خلال التصميم الحضري أحد الحلول المكانية الأكثر استخدامًا . في المناطق المُحددة وفقًا لتحليلات الجرائم واسعة النطاق ، من الضروري تطبيق تنظيمات مكانية للحد من الجريمة . وتتمثل العناصر الرئيسية لمنهجية منع الجريمة من خلال التصميم الحضري في تغيير إضاءة المواقع المهمة ، وغرس الشعور بالأمن لدى الجمهور من خلال أكشاك الأمن ، وتركيب كاميرات المراقبة وفقًا لمواقع الجريمة في المدينة ، وتنفيذ ترتيبات تنسيق الحدائق التي لا تعيق الرؤية أو الظهور ، وإزالة النقاط العمياء ، وإدخال ترتيبات الدخول والخروج المُراقبة ، وتطوير أنماط تصميم مختلفة للمساحات العامة والخاصة.

المشاركة العامة: من الضروري لاستدامة التطبيقات توعية سكان المدن بالجرائم الحضرية . إن تحديد الأماكن التي يتجنبها سكان المدن أو يخشونها أو يعدونها غير آمنة ، سيوفر بيانات مهمة تُفيد العديد من تحليلات الجريمة الأخرى.